١٧

أبو عمرو بن العلاء وأصول النحو العربي

الباحث الأول

الدكتور محمد فضل ثلجي الدلابيح

جامعة إربد الأهلية – كلية الآداب والفنون

الباحث الثاني

الدكتور صدّام هايل حسن مقدادي

جامعة إربد الأهلية – كلية الآداب والفنون

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى التعريف– ولو بشكل موجز – بالأصول النحوية المتمثلة بالسماع، والقياس، واستصحاب الحال، والوقوف عند ما تحدّث به بعض العلماء، والباحثين سواء القدماء ، أم المحدثين حول تلك الأصول، وقد تطرق البحث إلى الحديث عن أبي عمرو بن العلاء بشكل مختصر؛ لأنّ هناك بعض الباحثين قد كفونا مؤونة البحث في هذا الجانب، وبعدها وصلنا إلى الموضوع الأساسي الذي يدور حوله

هذا البحث وهو بيان الأصول النحوية فيما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء في آرائه النحوية الواردة في كتاب سيبويه، ومعرفة الأصل النحوي الذي مال إليه أكثر من غيره. وقد خُتم البحث بمجموعة من أهم النتائج التي توصّل
إليها.

ABSTRACT

This research aims to define - albeit briefly - the grammatical principles represented by hearing, analogy, and accommodating the situation, and standing at what some scholars and researchers, whether ancient or modern, spoke about these principles. ; Because there are some researchers who have sufficed the burden of research in this aspect, and then we have come to the main topic that revolves around it
This research is an explanation of the grammatical origins in what Abu Amr bin Al-Alaa went to in his grammatical opinions contained in the book of Sibawayh, and the knowledge of the grammatical origin that he tended to more than others. The research concluded with a set of the most important findings .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمّا بعدُ،

فإنّ تناول الحديث عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله تعالى يعني الحديث عن عالم يشار إليه بالبنان، فلهذا العالم أثر كبير في اللغة والنحو العربي، وهذا ما يظهر لنا من خلال أثره في أول كتاب نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه رحمه الله تعالى.

وإنّ نظرة متأنية في مقولته المشهورة" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم كثير"(١) فيها دلالة على سعة اطلاعه على لغات العرب هذا من الناحية الأولى، وأمّا من الناحية الثانية فربّما هذا ما أدّى به إلى أنْ تكون له معرفة واسعة بالقراءات القرآنية فقد عني" بإقراء الناس في المسجد الجامع بالبصرة وهو أحد قرائه السبعة المشهورين، كما عُني بلغات العرب وغريبها وأشعارها ووقائعها"(٢)

ولو لم تكن لهذا العالم الجليل منزلة متقدمة بين العلماء لما استحق أن يُلقّب "بأبي العلماء"(٣)

(١) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص١٧، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف ، بغداد.

(٢) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ، دار المعارف بمصر، ط٢ ، ١٩٧٢ م، ص٢٧ .

(٣) ينظر: الأسطي ،أبو عمر بن العلاء اللغوي النحوي ومكانته العلميّة، ،ص٢، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ،١٩٧٦ م.

وها نحن نجد يونس بن حبيب يقول" لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شيء كان لقول أبي عمرو بن العلاء أن يؤخذ كله، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ منه وتارك"(١)

ونكتفي بهذه المؤشرات الدالة على المكانة الكبيرة لهذا العالم؛ إذ إنّ الحديث عن حياته لم يكن همنا في هذا البحث ، وقد كفانا الباحث عبدالله الأسطي أمر البحث في هذا المضمار في كتابه " أبي عمرو بن العلاء اللغوي النحوي ومكانته العلميّة".

وإنني في حدود معرفتي لم أجد أحداً من الباحثين قد تطرّق للحديث عن موضوع هذا البحث وهو بيان أصول النحو العربي قي الآراء النحوية لأبي عمرو بن العلاء.

ولكنني رأيت– ومن باب الفائدة– أنّ حاجة البحث تقتضي أن نأخذ بأطراف الأحاديث ؛ للتعريف بتلك الأصول ولو بشكل موجز، قبل أن نصل إلى الموضوع الأساسي الذي يتمحور حوله بحثنا هذا.

فأصول النحو هي التي قام عليها الدرس اللغوي في جميع مستوياته: الصوتية، والنحوية، والصرفية والدلالية، والكتابية، إذ إنّ كل مستوى من تلك المستويات يحتوي على مجموعة من المسائل ، والقضايا اللغوية.

والأصول هي جمع أصل ومن معانيه: "أساس يُقام عليه" و" أول الشيء، ومادته التي يتكوّن منها أصل الموضوع"(٢)

ولو قمنا بتطبيق ما ورد في التعريف السابق على "علم النحو" فإننا نجد بأنّ الأساس الذي قام عليه بكل ما يتصل بهذا العلم من مسائل ، وقضايا كان أساسه واحدا من أصول النحو العربي كما وردت في رسالتي: ابن الأنباري ت(٥٧٧هـ): "الإغراب في جدل الإعراب" أو "في لمع الأدلة في أصول النحو"، أوفي كتاب الخصائص لابن جنّي ت(٣٩٢هـ)، أو الأصول في النحو لابن السرّاج ت(٣١٦هـ)، أو في كتاب الاقتراح للسيوطي ت(٩١١هـ).

إذ إنّ المطّلع على ما أورده ابن الأنباري في رسالتيه يجد بأنّه قسّم أصول النحو إلى ثلاثة أقسام: النقل، والقياس، واستصحاب الحال. وقسمها ابن جنّي إلى ثلاثة أقسام: السماع، والقياس، والإجماع.(٣)

---

(١) الحموي، ياقوت ، معجم الأدباء، ، بعناية الدكتور أحمد فريد رفاعي، لبنان،ص١١، ١٥٦ ، مطبوعات دار المأمون.

(٢) معجم المعاني الجامع، الجذر: أصل

(٣) ينظر: السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت،ط١، ١٤١٨ هـ– ١٩٩٨م.

أمّا السيوطي فقد ذكر بأنّ أصول النحو" علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجماليّة من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(١)

وفيما يتعلق بكتاب الأصول لابن السرّاج فإنّه – في حدود معرفتي–أول كتاب يتناول الحديث حول الأصول في النحو، وهذا ما تبيّن لي من خلال بحثي في هذا الموضوع، وهذا ما أكّدت عليه بعض الدراسات أيضا وذلك بأنّ" كتاب الأصول أول كتاب في مضماره، فقد أثنى عليه القدماء، ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم: أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وقولهم كان النحو مجنوناً فعقّله ابن السرّاج بأصوله، ونصّوا على أنّه أوّل كتاب جمع أصول العربيّة"(٢).

ومن الممكن أن نقول: بأنّ أصول النحو العربي كانت المعيار الذي من خلاله يتم الحكم على الآراء النحويّة للعلماء من حيث الضعف، والقوة، والحسن والقبح، وغيرها من الأحكام التي نجدها في كتاب سيبويه إذ نُشر لي بحث يتعلّق بهذا الموضوع جاء تحت عنوان: "دراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه".

وإنّ أصول النحو العربي كانت الأساس للكتب التي قام العلماء بتأليفها؛ إذ كانت بمثابة جذور الشجرة التي تتغذّى منها الأغصان الممثّلة للمسائل ، والآراء النحويّة التي وردت في تلك المؤلّفات.

وظهور أول كتاب يبحث في أصول النحو لابن السرّاج لا يعني أنّ هذه الأصول لم تكن معروفة لدى العلماء منذ نشأة النحو العربي، وهذا ما بدا لي من خلال بحثي لسنوات عديدة في أول كتاب وصل إلينا وهو كتاب سيبويه ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من خلال استقراء الآراء النحوية للعلماء الذين ورد ذكرهم في كتاب سيبويه، ومن هؤلاء العلماء أبو عمرو بن العلاء موضوع حديثنا في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وقد آن– بعونه عز وجل – أن نشرع فيما قصدنا، وننجز ما به وعدنا ،ونبدأ بالحديث عن الأصول النحوية، ومدى تمثّلها في الآراء النحوية لأبي عمرو بن العلاء.

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ، ص ١٣.

(٢) ابن السرّاج، الأصول في النحو، المحقّق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، المجلد الأول، المقدمة.

أولاً: السماع

هناك أمر لا يخفى على كل متخصّص بالعربية وعلومها أنّ السماع يشتمل على كل ما يُحتج به من أحد المصـــادر الآتية: القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة الشـــريفة، وكلام العرب الموثوق بعربيتهم شـــعرا ونثرا؛ لإثبات صـــحة القواعد النحويّة. فكان أبو عمرو بن العلاء يقول: "لا أقول:(قالت العرب) إلا ما سـمعت من عالية السـافلة، وسـافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم ، وبعض قبائل قيس"(١)

والسماع هو:" ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه– صلى الله عليه وسلم–وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعدَه، إلى زمن فسدت به الألسنة بكثرة المولّدين"(٢)

ثانيا: القياس

يأتي القياس في المرتبة الثانية بعد السماع، فهو يقوم على ما تم الاستشهاد به وهو" تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعلّة، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل لجامع"(٣)

و إنّ القياس "حمل غير المنقول على المنقول كرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عن العرب"(٤)

وقد رأى بعض الباحثين بأنّ القياس يُطلق" على العمليّة التي يخلق بها الذهن صـــيغة، أو كلمة، أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"(٥) وقد قيل في حد القياس" إنّه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب"(٦) ويأتي القياس على أربعة أركان: أصـــل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة(٧)

إن نظرة فيما ورد ذكره حول القياس قد تقودنا إلى أنّ تلك الأقوال تصـــب – بشـــكل تقريبي– في بوتقة واحدة هي: أنّ هناك أصل وهو المسموع، وبالمقابل هناك نظير يُقاس على ذلك المسموع.

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربيّة،القاهرة،١٤١/٨ ، المطبعة الأميريّة، ومطبعة دار الكتب المصريّة.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٢٤.

(٣) الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة،١٣٧٧هـ–١٩٥٧ م، مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب،ص٩٣.

(٤) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب مع لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ص٤٥، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة،١٣٧٧هـ–١٩٥٧م،

(٥) فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القضاض، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية،ط١، ص ٢٠٥.

(٦) السيوطي، الاقتراح، ص٨٦.

(٧) السابق، نفسه ص٦٠.

ثالثاً: الإجماع

يُعرّف الإجماع لغة" الإحكام والعزيمة على الشيء" و" إحكام النيّة والعزيمة"(١)

ويُعدّ الإجماع الأصل الثالث من أصول النحو العربي التي وضعت القواعد النحويّة على أساسها، فمن التعريف لمصطلح الإجماع قد نستنتج أنّ هناك مسائل نحوية قد تم الاتفاق عليها من النحويين بكل نيّة وعزيمة على عدم وجود خلاف حولها. ولا يجوز الخروج عمّا تم الإجماع عليه ؛ إذ إنّ" إجماع النحاة على الأمور اللغويّة معتبر خلافاً لمن تردّد فيه، وخرقه ممنوع ، ومن ثَم رُدّ"(٢) و" إجماع العرب حجّة"(٣)

رابعا: استصحاب الحال

الاستصحاب هو الملازمة؛ إذ إنّ" كل من لازم شيئاً فقد استصحبه"(٤) وهو ملازمة الأصل ، والتمسك به، ولا يُحتاج إلى إيراد دليل على ما يُذهب إليه من رأي حول مسألة من المسائل. ولعلّي لا أُجانب الصواب إنّ قلت: إنّ استصحاب الحال ينطوي تحتها ما نجده في أقوال بعض النحويين" هكذا سُمعت عن العرب". وإنّ استصحاب الحال، والأصل وجهان لعملة واحدة، فهذا رأيي، وأرجو أن يكون رأي غيري من الإخوة الباحثين صواباً إن شاء الله تعالى." فمن تمسّك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومن عَدَل عن الأصل افتقر على إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المُعتبرة"(٥). وهو" استصحاب الأصل

في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب"(٦)

ومصطلح استصحاب الحال عرفَه النحويّون من الفقهاء الذين اعتبروه من الأصول الفقهيّة فهو "مصطلح فقهي للحنفيّة، يريدون به أنّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها، نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول للنحو كأصول الفقه"(٧)

---

(١) ابن منظور ت(٧١١هـ) ، لسان العرب، مادة جمع.
(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٥٦ .
(٣) السابق ، نفسه، ص ٥٦.
(٤) ابن منظور ت(٧١١هـ) ، لسان العرب، مادة صحب.
(٥) ابن الأنباري ت(٥٧٧هـ)،الانصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٣٠٠،دار إحياء التراث، القاهرة.
(٦) الأنباري ، لمع الأدلة، ص١٤١.
(٧) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص٦٣.

وقد آن أن نشرع فيما قصدنا، وننجز ما به وعدنا، ونبدأ بالحديث عن الصورة العمليّة في بيان مدى تمثّل أصول النحو العربي في الآراء النحويّة لأبي عمرو بن العلاء. وقبل الشروع في ذلك أرغب في الإشارة إلى أمر وهو أنّ بعض المسائل قد يرد فيها أكثر من أصل من أصول النحو العربي؛ فقد يجتمع" السماع، والإجماع، والقياس دليلاً على مسألة"(١).

فقد نجد دليل السماع، والقياس، والإجماع قد اجتمعوا معا ؛ لبيان أنّ ربّ لا تعمل إلا في اسم؛ لانّ المعنى واحد مع وجود اختلاف بينهما في أنّ كم اسم، وربّ حرف جاء بمنزلة مِن . وهذا الرأي قد أجمع عليه كل من أبي عمرو بن العلاء، وسيبويه الذي أورده دليلاً على ما ذهب إليه، ويونس بن حبيب الذي أخبرنا بهذا الرأي عن "شيخه أبي عمرو بن العلاء"(٢) قال سيبويه : " واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ، لأنّ المعنى واحد إلا أنّ كم اسمٌ وربَّ غير اسم ،بمنزلة مِن . والدليل عليه أنّ العرب تقول : كم رجلٍ أفضلُ منك ، تجعله خبر كم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو"(٣) .وقد لجأ أبو عمرو بن العلاء إلى دليلي: القياس، والإجماع؛ لإثبات رأيه في أنّ مجيء كلمة" رجل" منصوبة في القول الآتي" ألا رجلَ، إمّا زيداً ، وإمّا عمراً" سببه ما كان يتمناه القائل في نفسه، فكأنّ القائل يتمنى أن يكون الذي أمامه واحدا من اثنين: إمّا زيدا ، وإمّا عمرا. وهذا الرأي قد أجمع عليه كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه. وقد يُدرج هذا الرأي تحت التأويل النحوي الذي من الممكن أن نضعه تحت دليل القياس؛ إذ إنني أُرجّح كفّة ما ذهب إليه أحد الباحثين في هذا المجال عند قوله" تُعَدّ أساليب التأويل فرع لقياس الشّبه، لأنّ القياس هو الأصل الثاني من الأصول النحويّة، وهو قائم على مبدأ الأصل والفرع، وما تضمنته أساليب التأويل ما هو إلا فكر نحوي سيق على فكرة السياق"(٤) قال سيبويه:"... ومثل ذلك فيما زعم الخليل : **إذا تغنّى الحمامُ الوُرْقُ هيّجني ولو تَغَرَّبتُ عنها أمَّ عمارِ**

قال الخليل رحمه الله : لمّا قال هيّجني عرف أنّه قد كان ثَمَّ تذكُّرٌ لتذكرة الحمام وتهييجه ، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أمّ عمّار ، كأنّه قال : هيّجني فذكّرني أم عمار . ومثل ذلك أيضا قول الخليل رحمه الله وهو قول أبي عمرو : ألا رجلَ إمّا زيدا وإمّا عمرا ، لأنّه حين قال : ألا رجلَ ، فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده ، فكأنّه قال : اللهم اجعله زيدا أو عمرا ، أو وفّق لي زيدا أو عمرا. وإن شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مثّل به ، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل ، لأنّه قد عُرِف أنّه متَمنٍّ سائلٌ شيئا وطالبُه"(٥) .

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ١٠٠.

(٢) شوقي ضيف، ينظر: المدارس النحويّة ، ص٢٧،دار المعارف، بمصر، ١٩٦٨م.

(٣) عبد السلام محمد هارون، الكتاب، سيبويه، تحقيق ج٢،ص ١٦١، الناشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٣،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٤) الزهراني عبد الباسط عطيه ، العلاقة بين قياس الشبه النحوي وأساليب التأويل عند السمين الحلبي في الدر المصون، قسم النحو والصرف، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفيّة، ص ٢٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج١،ص ٢٨٦.

وما ينطوي تحت دليل القياس– لما فيه من تأويل– ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء عند قوله في أنّ الياء في القول الآتي "يا ويلٌ لك" جاءت؛ لتنبيه المتلقّي أوّلا، ومن ثَمَّ أتبعها بقوله" ويلٌ لك".

فقد قال سيبويه: " ... وذلك قول بعض العرب : لِلْعجبِ ويا لِلْماءِ ، وكأنّه نبّه بقوله : يـــا غيـــرَ الماءِ للماءِ .وعلى ذلك قال أبو عمرو : يا ويلٌ لكَ ويا ويحٌ لكَ كأَنَّه نبّه إنسانا ثم جعل الويْل له وعلى ذلك قول قيس بن ذريح : * فيا لَلنّاس لِلْواشي المُطاعِ •

* : يا لقومي لِفرقةِ الأحبابِ "كَسَروها لأنّ الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلته إذا قلت : هذا لِزيدٍ فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب ، واللام المكسورة أضافت المدعوَّ إلى ما بعده لأنّه سبب المَدعوّ ، وذلك أنَّ المَدعوَّ إنما دُعي من أجل ما بعده ، لأنّه مدعوّ له " (١)

وقد رأى أبو عمرو بن العلاء أنّ الفعل" انطلق" جاء مرفوعا في الجملة الآتية: أما أنت منطلقا انطلق معك" بسبب تأويل الجملة على النحو الآتي" لأن صرت منطلقا انطلق معك". إذ قال سيبويه" وسألته عن قوله: أما أنت منطلقاً انطلق معك، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدّثنا به يونس. وذلك لأنّه لا يُجازى بأن كأنّه قال: لأن صرت منطلقا انطلق معك."(٢)

وما يمكن أن نورده تحت أدلة: السماع، والإجماع، والقياس، أنّه في حالة التقاء همزتين فإننا نقوم بتخفيف الهمزة الأولى، وتحقيق الهمزة الثانية؛ وهذ ما أجمع عليه كل من: أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه الذي رأى أنّ قياس من خفّف الهمزة الأولى أن يقول: يا ويلتا ألدُ. وإنّ تحقيق الهمزة الأولى أو تخفيفها، وتخفيف الهمزة الثانية، أو تحقيقها، جميعها مسموعة عن العرب.

قال سيبويه : " ... فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو . وذلك قولك : « فقد جَا أشرَاطُها » سورة محمد الآية ١٨.و (يا زكريا إنا نُبَشِّرُكَ) سورة مريم الآية ٧ . ومنهم من يحقّق الأولى ويخفّف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ، وهو قولك : فقد جاء اشراطها ، ويا زكرِيَّاءُانَّا . وقال :

كلُّ غرَّاءَ إذا ما بَرَزَتْ تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسدْ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا . وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له : لِمَهْ ؟ فقال : إنّي رايتُهم حين أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللّتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك : جاىءٍ وآدمُ . ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويْلتا أألدُ وأنا عجوزٌ) سورة هود الآية ٧٢ . وحقّق الأولى وكلّ عربي . وقياس من خفّف الأولى أن يقول : " يا ويْلتا ألِدُ " (٣) .

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ج٢، ص٢١٩.

(٢) السابق، نفسه، ص١٠١.

(٣) سيبويه ، الكتاب ج ص ٥٤٩

ودليل القياس استند إليه أبو عمرو بن العلاء فيما رآه عند التصغير لكلمة" حُبَارى" الذي يأتي على "حُبيّرةٌ" وذلك بأن تصبح الهاء بدلا من الألف التي هي علامة التأنيث، وهنا أخذ بعلة العوض التي – كما يتراءى لي– من الجائز أن نضعها تحت دليل القياس.

قال سيبويه: "ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائدتيْه منه للأخرى حُبارَى، إن شئت قلت: حُبَيْرى كما ترى، وإن شئت قلت: حُبَيّر... وأمّا أبو عمرو فكان يقول: حُبَيّرةٌ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتأنيث إذ لم تصل إلى أن تَثبت"(١)

وإنّ دليلي: السماع، والقياس قد استند إليهما أبو عمرو بن العلاء فيما يتعلّق بحذف التنوين من كلمة "هنْد" عند صرفها؛ إذ قال:" هذه هندُ بنت عبدالله" فيمن صرف، وذلك لكثرة ورودها في كلام العرب، فحذفوا التنوين، وكما هو الحال في الوارد في "لا أدرِ، ولم يكُ..."

قال سيبويه: " وقال يونس : من صرف هندا قال : هذه هندٌ بنتُ زيدٍ ، فنوَّن هنداً ؛ لأنّ هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة . وهكذا سمعنا من العرب .وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، ويقول : لمّا كثُر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدْرِ ، ولم يكُ ، ولم أُبَلْ ، وخُذْ ، وكُلْ وأشباه ذلك ، وهو كثير " (٢) .

ومما يرد تحت أدلة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، أنّه من الجائز أن نقول:" هذا زيدٌ بنيُّ عمرو"؛ لعدم التقاء ساكنين، ولعدم كثرة الورود في كلام العرب ككثرة ورود كلمة ابن" فيما يتعلّق بهذا الموضع. وقد رأيت أن أضيف دليل استصحاب الحال من باب ما أورده سيبويه في آخر كلامه في القول الآتي" ولكنّه يجري على بابه حتى تعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك"

قال سيبويه : "وتقول : " هذا زيدٌ بنيُّ عمرو ، في قول أبي عمرو ويونس ، لأنّه لا يلتقي ساكنان ،وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابْن في هذا الموضع ، وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذ ، ولكنّه يُجرى على بابه حتى تعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك " (٣) .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ج٣، ص ٣٤٧.

(٢) السابق، نفسه،ج٣، ص ٥٠٦.

(٣) سيبويه ، الكتاب ج٣، ص ٥٠٨.

واجتمع كل من دليل السماع، والقياس، واستصحاب الحال فيما أورده أبو عمرو بن العلاء حول كلمة"(زيداً) في التركيب الآتي" يا أخانا زيداً" من حيث مجيئها منصوبة؛ لأنّها عُطفت على المنصوب "أخا" فتشابهت معه في النصب ؛ وذلك أنّ النصب هو الأصل. فهنا استنادٌ إلى دليل استصحاب الحال.

ودليل القياس، والسماع، والإجماع قد وردوا فيما رآه أبو عمرو بن العلاء في الجملة الآتية: "يا أخانا زيدُ" إذ سُمعت عن أهل المدينة، وتخريج مجيئها على هذا الشكل قياساً على قول" يا زيدُ" حيث إنّ كلمة "زيد" تأتي مبنيّة على الضم في محل نصب، والنصب هو الأصل، فورد هنا دليل استصحاب الحال المتمثل بالأصل، والسماع بإيراد قول أهل المدينة، والقياس على قولنا" يا زيد"

ومن الجائز – كما يرى أبو عمرو بن العلاء – قولنا: يا زيدُ "زيدُ" الطويلُ" مجاراة لقولنا :"يا زيدُ الطويلُ" وبهذا يكون قد لجأ إلى دليل القياس فيما ذهب إليه، ولكنّ رؤبة– كما زعم يونس بن حبيب– كان يقول:" يا زيدُ زيداً الطويلَ"؛ إذ إنّ كلمة "زيد" (الثانية) جاءت منصوبة من باب الحمل على محل(زيد) الأولى؛ لأنّها في محل نصب، وزيد الواردة في قول أبي عمرو بن العلاء منادى مبني على الضم في محل نصب. وبهذا من الجائز أن نقول: إنّ دليل الإجماع قد ورد فيما ذهب إليه هذان العالمان ، بالإضافة إلى يونس بن حبيب الذي لم يورد رأي شيخه أبي عمرو بن العلاء لو لم يكن متوافقاً مع رأيه.

قال : سيبويه : " .... قلت أرأيتَ قول العرب : يا أخانا زيدا أقبلْ ، قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثلَه ، وهو الأصل ، لأنّه منصوب في موضع نصب . وقال قوم يا أخانا زيدُ . وقد زعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا يا زيدُ كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيُحمل وصف المضاف إذا كان مفردا بمنزلته إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ؛ لأنّهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن موضعه الذي يكون فيه منادى ، كما ردّوا ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى أصله ، وكما ردّوا أتقول حين جعلوه خبراً إلى أصله ... وتقول : يا زيدُ (زيدُ) الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أنّ رؤبة كان يقول يا زيدُ زيداً الطويلَ . فأمّا قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ " .(١)

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٨٤، ١٨٥.

وباستصحاب الحال، والقياس رأى أبو عمرو بن العلاء أننا عند النسبة إلى ما فيه حروف زائدة في الألفاظ التي تتألف من حرفين نكون أمام خيارين: إمّا أنْ نتركها على ما هي عليه قبل النسبة، وإمّا أن نقوم بحذف الحروف الزوائد منها، ونرد الاسم إلى أصله. فعلى سبيل المثال : عند النسبة إلى كلمة(اسم) تكون (اسْمِيٌّ) هذا في حال الترك على حالها قبل النسبة، وعند حذف الزوائد ورد الاسم إلى الأصل تكون (سَمَوِيٌّ). وعند النسبة إلى أبناء فارس– حسب ما يرى أبو عمرو بن العلاء– فيقال(ابْنَيٌّ) فيكون بترك الاسم على حاله قياسا على كلمة دمٌ. فبهذا يكون دليل القياس، وبالترك على ما قبل النسبة يكون دليل استصحاب الحال.

قال سيبويه : " هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حالة قبل أن تضيف ، وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل . ذلك : ابْنٌ واسمٌ واستٌ، واثْنانِ ، واثْنتانِ وابنةٌ . فإذا تركته على حالة قلت : اسْميٌّ واسْتيٌّ وابْنِيٌّ واثْنِيٌّ ، في اثْنينِ واثْنَتَيْنِ . وحدثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقول إنْ شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت : سَمَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ .وإنما جئت في استٍ بالهاء لأنّ لامها هاء ، ألا ترى أنّك تقول : الأستَاه ، وسُتَيْهَةٌ في التحقير . وتصديق ذلك أنّ أبا الخطاب كان يقول : إنّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال : بَنَوِيٌّ . – وزعم يونس – أنّ أبا عمرٍو زعم أنّهم يقولون : ابْنِيٌّ ، فيتركه على حالة كما ترك دمٌ " (١) .

ودليل القياس هو ما استند إليه أبو عمرو بن العلاء عند حديثه عن مدى صحة قولنا:" داري من خلف دارك فرسخان"؛ وذلك تشبيها بقولنا:" دارك مني فرسخان" باعتبار أنّ خَلفَ هنا اسم، وقد جُعلت "مِن" فيها بمنزلتها في الاسم ، وقد وصف سيبويه رأي أبي عمرو بالقوة إذ قال سيبويه " – وزعم يونس – أنّ أبا عمرو كان يقول : داري من خَلفِ دارك فرسخان ، فشبهه بقولك : دارُك منّي فرسخانِ ، لأنّ خلفَ ههنا اسمٌ ، وجعل مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم .وهذا مذهب قويٌ " (٢) .

وقد أجمع أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه– مستندين إلى دليل القياس– على أننا عند تصغير كلمة" سِرحان" قلنا: سُرَيْحين"، وفي هذه الحالة نصرفها؛ لأنّه لا يوجد تشابه بين آخرها وآخر كلمة" غَضْبان"؛ لأنّها تُصَغّر على غُضَيبان.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣ص ٣٦١.

(٢) السابق، نفسه،ج١ ص٤١٧.

قال سيبويه : " فإذا حقّرت سِرْحان اسم رجل فقلت : سُرَيْحِينٌ صرفته ، لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر غَضْبَانَ ، لأنّك تقول في تصغير غَضْبَانَ : غُضَيْبَانُ ، ويصير بمنزلة غِسْلينٍ وسنينٍ فيمن قال: هذه سنينٌ كما ترى .ولو كنت تَدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف رعْشَن . ولكنّك إنّما تَدع صرف ما آخره كآخر غضْبانَ ، كما تَدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوّله . فإذا قلت : إصْليتِ صرفته لأنّه لا يشبه الأفعال ، فكذلك صرفت هذا لأنّ آخِره لا يشبه آخر غضْبانَ إذا صغّرته . وهذا قول أبي عمرٍو والخليل ويونس " (١) .

وما ينطوي تحت دليل القياس ما رآه أبو عمرو بن العلاء فيما يتصل بتصغير كلمة "مُرْ" التي تُصَغّر على "مُرييءٍ" كما هو الحال في قولنا: مُرَيْعٍ، وعند التصغير لكلمة "يُري" فإنّها تأتي على" يُرَييءٍ"؛ لأنّها جاءت بمنزلة ياء الاسم المنقوص في كلمة" قاضي".

قال سيبويه : " وأمّا يونس فحدثني أنّ أبا عمرو كان يقول في مُرٍ : مُرَيْيءٍ مثل مُرَيْعٍ ، وفي يُرِي يُرَيْيءٍ يَهْمِز ويَجرّ ، لأنّها بمنزلة ياء قاضٍ ، فهو ينبغي له أن يقول : مُيَيِّيتٌ ، وينبغي له أن يقول في ناس : أُنَيِّسٌ ، لأنّهم إنما حذفوا ألف أُناس . وليس من العرب أحد إلا يقول : نُوَيْسٌ " (٢) .

وبالاستناد إلى دليل القياس أجمع كلّ من أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه على أنّه إذا لقّبنا المفرد بمضاف، أو المضاف بمفرد فإنّه يجري كل منهما على الآخر في الوصف كما في قولنا:" هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ" " وهذا عبد الله بطّةُ يا فتى"

قال سيبويه : " فإذا لقّبت المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد ، جرى أحدهما على الآخر كالوصف وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل . وذلك قولك : هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ ، وهذا عبد الله بَطّةُ يا فتى وكذلك إنْ لقّبت المضاف بالمضاف " (٣)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣ص٢١٧.

(٢) السابق، نفسه،ج٣ ص٤٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ، ج٣ ، ص ٢٩٥.

ودليل القياس هو ما أدّى بأبي عمرو بن العلاء إلى إجازة الرفع في قولنا:" أمّا العبيدُ فذو عبيد، وأمّا العبدُ فذو عبد" ؛ لأنّ ما ذُكر أسماء، والأسماء لا تُجاري المصادر.

وقد كانت للسيرافي وقفة حول ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء إذ قال السيرافي" قوله أمّا العبدُ فذو عبيد هو الوجه ، لأنّ العبد ليس بمصدر فَيُقَدّر له فعل من لفظة ينصبه على ما تقدم في المصادر فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبرا له والعائد إليه محذوف تقديره : أمّا العبيد فأنت منهم أو فيهم أو نحو هذا ذو عبيد " (١) .

قال سيبويه : " هذا باب ما يُختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجه في جميع اللغات– وزعم يونس – أنّه قول أبي عمرو . وذلك قولكَ : أمّا العبيدُ فذو عَبيدٍ ، وأمّا العبد فذو عبدٍ ، وأمّا عبدانِ فذو عبدينِ . وإنّما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماء ، والأسماء لا تجري مجرى المصادر " (٢) .

ووجه القياس– كما يرى أبو عمرو العلاء– في النسبة إلى ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ؛ إذ إنّه لا يوجد وجه قياس غير هذا الوجه. إذ قال سيبويه : " وحدثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أمَيَّةَ وهي معتلة ، وهي أثقل من رَمْيِيّ " (٣)

وبالقياس أجمع كل من أبي عمرو بن العلاء، وأبي إسحاق، وسيبويه، ويونس بن حبيب على أنّه إذا تمّت تسمية المؤنث بعمرو، أو زيد، فهنا لا يجوز الصرف؛ قياساً على أنَّ الاسم المؤنث يأتي أشدّ ملاءمة للمؤنث.

قال سيبويه : " فإن سمّيتَ المؤنث بعَمْرو أو زيد ، لم يجُز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس ، وهو القياس ، لأنّ المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث والأصل عندهم أن يُسمّى المؤنث بالمؤنث ، كما أنّ أصل تسمية المذكر بالمذكر " (٤) .

ومما يرد تحت دليلي: القياس، والسماع أنّ كلمتي:" بكرةَ، وغُدوةَ " لا يلحقها التنوين عند مجيئهما بعد قولنا: لقيته العامَ الأولَ، وقولنا:" وأمّا يوماً من الأيام ونحن نريد المعرفة.

قال سيبويه : " – وزعم يونس عن أبي عمرو – ، وهو قوله أيضا وهو القياس ، أنّك إذا قلت لقيته العامَ الأولَ ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : غُدْوةَ أو بكْرةَ ، وأنت تريد المعرفة لم تنوّن. وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ولم تقل يوما من الأيام ، كأنّك قلت : هذا الحِينُ في جميع هذه الأشياء . فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنوّن . وكذلك تقول العرب "(٥)

(١) سيبويه، الكتاب، الهامش ج١ ص٣٨٨.

(٢) السابق، نفسه، ج١ص(٣٨٧–٣٨٨).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣ ص.٣٤٧.

(٤) السابق، نفسه،ج٣ص٢٤٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٣ ص٢٩٣.

وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا البحث قد أضاف شيئاً جديداً حول هذا العالم الجليل، وأرجو الله عز وجل أن يأخذ بأيدينا دائما إلى ما فيه الخير، وما توفيقي إلا به سبحانه وتعالى.

وأخيراً انتهى بنا المطاف إلى بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي:

١- إنّ لأبي عمرو بن العلاء أثرا كبيرا في نحونا العربي، وقد كان له الأثر الواضح في أول كتاب وصل إلينا في النحو العربي، وهو كتاب سيبويه.

٢- كانت لأبي عمرو بن العلاء معرفة واسعة بلغات العرب؛ مما أدّى إلى أن تكون له معرفة واسعة بالقراءات القرآنية، وبأشعار العرب.

٣- لقد قامت جميع المستويات اللغوية على أصول النحو العربي.

٤- إنّ أصول النحو العربي كانت المعيار الذي من خلاله يتم الحكم على الآراء النحويّة من حيث القوة والضعف، والحسن، والقبح، وكانت الأساس الذي قامت عليه المؤلفات النحوية.

٥- لقد استند أبو عمرو بن العلاء في آرائه النحوية إلى جميع أصول النحو العربي، ولكنّ أصل القياس كان من أكثر الأصول التي استند إليها.

قائمة المصادر والمراجع

١- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجّار ، (ت ٣٩٢ هـ) المكتبة العلمية .

٢- الأسطي ، عبد الله محمد ، أبو عمرو بن العلاء اللغوي النحوي ومكانته العلمية الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ .

٣- الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ، نزهه الألباء في طبقات الأنباء ، تحقيق : د إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٥٩ م .

٤- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، لمع الأدلة في علم أصول النحو منشور في كتاب الإعراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، المطبعة السورية دمشق ١٩٥٧ م .

٥- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد.

٦- ابن منظور، لسان العرب.

٧- الحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ، بعناية الدكتور أحمد فريد رفاعي ، لبنان ، مطبوعات دار المأمون .

٨- سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٣ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٩- السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، أحمد محمد قاسم ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٩٧٦.

١٠- شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ م

١١- فندريس ، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواحلي ، ومحمد القصاص ، القاهرة .

البحوث المنشورة

١- الزهراني، عبد الباسط، العلاقة بين قياس الشبه النحوي وأساليب التأويل عند السمين الحلبي في الدر المصون،قسم النحو والصرف ، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفيّة.